

ضمانة الاخطار عن بيع المبيدات الزراعية

تحسين ناجي ياسين

مدرس مساعد

كلية الحقوق - جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الالتزامات التي تقع على بائع المبيدات الزراعية وأضرارها تجاه الطرف الآخر المشتري (المزارع)، وبعيدا عن الدفاع لطرف دون طرف، فإن ما يترتب على البائع الكثير، منها كإعلام المشتري عن طريقة استعمال المبيدات، وطرق التحذير منها واتخاذ الاحتياطات اللازمة، وإذا نظرنا إلى المبيدات فإننا نجد أنها تحمل الكثير من المخاطر، وهي على تماس مع حياة الناس وذات طبيعة خطيرة وأخذت هذه الدراسة بطرح الإشكالية التي افترضت إتباع المشتري كل ما أوصى وحذر منه البائع، وانت النتيجة محملة بكثير من الأضرار بسبب عدم وجود جودة المنتج إذ ألحقت بالمزروعات أضرار فادحة، إضافة إلى أمراض جلدية، وتنفسية وغير ذلك للمزارع، فيجب إخطار البائع بأنه سيكون أمام التعويض وما يترتب عليه من جزاء تجاه إخلاله بهذه الأعمال أمام المشتري.

المقدمة

شهد العراق في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا لكثرة المبيدات الزراعية وهو ما نتج عن تداول اقتصادي عالمي، وهذا ما جعل المزارع يتعاقد مع المنتج أو البائع بشكل متزايد لسد رغباته وحاجته الماسة لهذا المنتج، إلا أن ازدياد أشكال السلع والخدمات كشفتها ظروف الحياة بين محترفين لديهم معرفة وقصد بتحقيق أرباح عالية مع عدم الاهتمام بجانب مهم وهو سلامة الإنسان وصحته وهو يعرف بشأن السلع التي يقدمها، دون شك أن هذه المبيدات جميعها شديدة الخطورة إذا ما استعملت بطريقة خاطئة ولها اثر واضح على البيئة والإنسان خاصة الأطفال والذين لديهم مناعة ضعيفة من خلال اختلاطها بالماء والتربة والطعام الزراعي الذي يعد من الأغذية الرئيسية، حيث تقدر نسبة المستخدمين لها من الدول المتقدمة ٧٥% حسب ما ذكرته منظمة الصحة العالمية^(١).

نرى أن المشرع العراقي أصدر قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠، نتيجة الانفتاح الاقتصادي من أجل تحقيق ما يتطلب المستهلك من تحقيق الحاجيات والعلم الكافي بالمبيع، وإذا ذهبنا إلى قانون حماية البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩، نجد المادة العاشرة من التعليمات تقول "يحظر رش المبيدات أو أي مركبات كيميائية أخرى للأغراض الزراعية أو متطلبات الصحة العامة إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والضمانات التي تضعها وزارة الزراعة ووزارة الصحة مع اتخاذ الاحتياطات التي تكون من ضمنها أن يقوم بالرش متخصصون مدربون على هذا العمل وتحذير تواجد الأهالي في منطقة الرش"^(٢).

وأيضاً فقد نصت المادة الرابعة من قانون تنظيم تداول المواد الزراعية رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢ "لا يجوز التلاعب بالمواد الزراعية المجهزة أو المعدة للبيع أو التي يتم عرضها أو بيعها بعبواتها الأصلية غير المفتوحة" نرى اليوم الكثير من المزارعين يبحث عن المواد التي تكون رخيصة الثمن وليس المواد التي تكون عالية الجودة المحكمة، بالإضافة إلى ذلك شراء المبيدات من غير المتخصصين هذا ما جعل أضرارها أكثر ومن خلال سؤالنا لأحد المكاتب الزراعية (هل هناك أضرار على المستخدمين للمبيدات)، فكانت الإجابة (نعم) أضرار كثيرة بسبب إهمال المزارع وعدم حرصه على نوعية المبيدات الزراعية الجيدة وتعامله مع غير المتخصصين. أما نحن فإننا لانصرف المبيد إلا عن طريق المهندس الزراعي المختص وذلك من خلال الاستماع للمزارع أو النظر إلى عينة من المزروعات ومن ثم تخصيص لها المبيد المناسب التي تحتاج إليه المزروعات.

إن المشتري هنا وما نقصده هو المزارع نفسه يذهب إلى قياس الأسعار ويعتبرها العامل الأساسي في هذه المسألة ويعني ذلك صعوبة إلمامه باستعمال المبيد وعدم معرفته بمخاطره وهو ما يجعله تماماً. وهنا نكون أمام مخاطر وإشكالات كبيره اتجه المجتمع وهنا تقتضي حمايته، وان نلقي على البائع ضمانة أخطار المشتري الذي يعتبر مركزه القانوني ضعيف من الناحية العلمية والعملية، وأيضاً على المشتري ان يطالب بحقوقه ليحقق الاستقرار بالمعاملات وحتى لا تكون دعاية البائع تلعب دوراً كبيراً في ترويج المنتجات من خلال سلوك المزارعين بعدم المطالبة بحقوقهم، مما يجعل البائع يغلب الجانب المادي على الجانب الإنساني. وسوف نتكلم في هذا الموضوع وفق التعريف بالالتزامات التي تقع على البائع من حيث إعلامه للمشتري في أساسه القانوني.

(١) Mawdoo3.com تلوث البيئة، تاريخ الزيارة ٢٨ / ٢ / ٢٠٢١ الساعة ١١ صباحاً.

(٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٢٤٢، ١١ /

في الجزء الثاني من البحث فسيتكلم الباحث عن المضمون له والجزاء الذي يترتب على البائع في حال أخطره المشتري عن كل المخاطر والأضرار التي لحقت به وكيفية ضمانه هذا الاخطار . .

سبب اختيار الدراسة :

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى من خلال ما يُثيره هذا الموضوع من حيوية وتماس مباشر مع حياة الناس والبحث بضمانة الأخطار عن بيع المبيدات الزراعية يرجع إلى عدم وجود نصوص خاصة تنظم هذه المسألة , سوى ما يترتب عليها فقط من تسجيل وكيفية تداولها وافتتاح مراكز تجارية لذلك , وتعتبر المبيدات من المواضيع المهمة التي لا يمكن اجتنابها في الوقت الحاضر بالإضافة إلى ذلك فهي تعدّ وسيلة مهمة من الوسائل المنشطة لغذاء الإنسان الذي من الضرورة احتياجاته يوميا وبشكل مستمر, ولا يمكن الاستغناء عنه , والمشتري دائما هو الطرف الضعيف في هذه المعادلة , لعدم امتلاكه ما تمتلكه الشركات المنتجة والبائع من معلومات وأساليب متطورة لا تقاس ببساطة المشتري وهو قد يكون لا يقرأ ولا يكتب , وهذا ممّا يؤدي إلى كثرة الانتهاكات التي يتعرض لها المزارعون في المجتمعات الريفية البسيطة وهو ما يشير إلى عدم احترام الإنسانية .

أهمية الدراسة :

تُعد الضمانة عن بيع المبيدات الزراعية من الأساسيات التي يجب توفرها لتوفر حماية حقيقية للمشتري, وهي آلية قانونية لإعادة التوازن ما بين الطرفين بسبب قصور القواعد العامة.

تعتبر المبيدات من الوسائل المهمة للقطاع الزراعي في العراق وهي المكونة من مواد كيميائية , وبالتأكيد قد تكون ذات تأثير مباشر على صحة الإنسان, لأنه من الممكن أن تكون ذات سموم عالية, وقد تحدث مخاطر كبيرة تترك البيئة وتجعلها غير متوازنة, وهي من المواضيع التي تثير القلق والخوف لما لها أهمية خاصة في حياة الناس , ونذكر هذه الواقعة على سبيل الاستئناس على الرغم من أنّها لا تخصّ بلادنا, فقد حدث في اليابان لأول مرّة عام (١٩٥٣) تسمّم مؤدّ بسبب تلوث المياه المستخدمة في ري الأراضي الزراعية بمخلفات تحتوي على مركبات الزئبق السامة الناتجة من أحد المصانع بكميات قليلة وحتى لو كانت قليلة فإنها تؤثر على جسم الإنسان وتؤدي إلى ترخي العضلات وتتلّف خلايا المخ وتفقد العين بصرها وقد تؤدي إلى الموت , وقد تصل مخاطره على الجنين في بطن أمه. ولما لها من أليق الضرر الصحي الكبير بالإنسان انه يتطلب ضبطها ومراقبة استخدامها.

وهناك دراسة أمريكية حديثة أن تعرض الرجال لزيادة خطر الإصابة بأمراض القلب والسكتة الدماغية بنسبة ٤٥% مقارنة بمن لم يتعرض للمبيدات^(١). وبالتالي فإنّ هناك حاجة لبيان ضمانه البائع للمشتري بما يتعلق بالمبيدات ومعرفة مدى معالجة التشريعات العراقية لجميع الجوانب المتعلقة بالمبيدات .

إشكالية الدراسة

هل أن البائع للمبيدات الزراعية هو ملزم بأعلام المشتري عن استخدام المبيدات الزراعية؟ وهل هو ملزم بتحقيق نتيجة من خلال المنتج أن يكون فعالاً في حالة استخدامه وفق التعليمات المتبعة؟ وهل يكون ملزم بالتعويض في حالة إخلاله بالتعليمات للمشتري والأخير هو الطرف الضعيف في المعادلة ؟ وما موقف البائع في حال تمّ إخطاره من قبل المشتري بأنّ المبيدات يتم استخدامها حسب التعليمات والاحتياطات اللازمة؟ وما الحال إذا أدّت إلى نتائج عكسية بسبب عدم ملائمتها للمزروعات ؟

هـداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الالتزام الذي يقع على البائع وإعلامه للمشتري وضمانة التزامه عند إخطار المشتري عن مخاطر المبيدات الزراعية لأنه يتعلق بصحة الإنسان وهو من المواضيع المباشرة مع حياة الكثير من الناس, وتحديد ما يتطلب معالجته من نقص وغموض, وبيان ضمانه البائع اتجاه المشتري وإخباره بالتعليمات التي يفترض لها ؛ لأنه من الطبقة البسيطة, وبيان النصوص القانونية المتعلقة بالمبيدات .

خامساً: منهجية الدراسة :

(١) Middl-east-online.com تاريخ الزيارة ٢٩ /١/ ٢٠٢١ الساعة ١٠ صباحا .

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي وفق القانون المدني العراقي, من اجل الوقوف على أماكن الخلل لمحاولة بيانها واسترشدنا ببعض النصوص التي تطرقت لذلك منها قانون تنظيم تداول المواد الزراعية , والنصوص العامة في القانون العراقي؛ فُسِّمَت الدراسة إلى مطلبين لكل مطلبٍ فرعان •

المطلب الأول:

مفهوم التزام البائع بإعلام المشتري عن بيع المبيدات الزراعية

أن تحديد مفهوم الالتزامات التي تقع على البائع في أكثر التطبيقات, ومن خلال بحثنا هذا أردنا أن نبين تعريف ما يقع على البائع من التزامات تجاه المشتري للمبيدات الزراعية .

الفرع الأول : تعريف التزام البائع بإعلام المشتري عن المبيدات الزراعية

اختلفت التسميات لهذا الالتزام والبعض يطلق عليه "إعلام أو تحذير أحد المتعاقدين الذي يكون في مركز أقوى من المتعاقد الآخر بإخطار الطرف الآخر في كافة البيانات عند إبرامه للعقد والتي تساهم في تكوين الرضاء الحر المستنير والتي يمكن المتعاقد الضعيف من الأقدام على العقد عند إبرامه أو التحلل منه إذا شاء تم إيجاد نوع من التعاون بين الطرفين لتنفيذ العقد"^(١) .

وما نحن بصدد "هو التزام المنتج أو المهني بوضع المستهلك في مأمن ضد مخاطر المنتج المسلم له سواء كانت سلعة أو خدمة وهو ما يتطلب أن يبين المنتج أو المهني للمستهلك كل المخاطر التي تكون مرتبطة بالملكية العادية للشيء المسلم له"^(٢) .

تعتبر المبيدات الزراعية عبارة عن أي مادة كيميائية تؤدي إلى قتل الآفة أو طردها أو تعقيم المكان , وهي أداة يجب أن تستخدم في المكان السليم

لقد عرفت المادة الأولى بفقرتها الخامسة من قانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢ بأنها " مادة حيوية أو كيميائية أو صناعية تعمل على مكافحة الآفات أما بقتلها أو بمنع تكاثرها " ^(٣) . وعرفت أيضا بالفقرة السادسة من المادة الأولى لقانون تسجيل واعتماد المبيدات المرقم (٤٧) لسنة ٢٠١٢ : " أي مادة أو خليط من المواد أو أي كائن دقيق أو منتجاته يكون الغرض منه الوقاية من ضرر الآفة بالقضاء عليها أو مكافحتها بما في ذلك

ناقلات الأمراض للإنسان أو الحيوان فضلا عن أنواع النباتات والحيوانات غير المرغوب فيها التي تحدث ضررا أو تتدخل بأي شكل من الأشكال في عمليات إنتاج الأغذية أو المحاصيل الزراعية أو الأخشاب أو المصنوعات منها أو الأعلاف وأية مادة تعطى للحيوانات لمكافحة الحشرات أو العناكب أو غيرها من الآفات الموجودة في الحيوانات أو على أجسامها ويشمل هذا التعبير منظمات النمو التي تستخدم لإسقاط أوراق النبات أو خف الأشجار " ^(٤) .

وهناك أنواع كثيرة من المبيدات الزراعية منقسمة ومتعددة كل منها حسب المكونات والتركيبات التي تحقق لها التداول والبيع , ومن هنا لابد أن يوضح للمستهلك انه في حالة إقباله على هذا المنتج هو أن يتم أخباره من المخاطر التي تسببها هذه المبيدات ,

(١) كوثر سعيد عدنان خالد, حماية المستهلك الالكتروني, دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , مصر ٢٠١٢, ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) نضال سليم برهم , احكام عقود التجارة الالكترونية , دار الثقافة , عمان , الاردن , ٢٠١٠, ص ١٨٢-١٨٣.

(٣) قانون تنظيم تداول المواد الزراعية , رقم (٤٦), لسنة ٢٠١٢ , الوقائع العراقية , العدد ٤٢٤٢, ص ١, بتاريخ ٢١ رجب ١٤٣٣ / ١١ حزيران ٢٠١٢م السنة الثالثة والخمسون.

(٤) قانون تسجيل واعتماد المبيدات , رقم (٤٧), لسنة ٢٠١٢ , الوقائع العراقية , العدد ٤٢٤٢, ص ٨, بتاريخ ١١ /حزيران ٢٠١٢م السنة الثالثة والخمسون .

وترتبنا على ذلك , لابد من وضع المشتري وهو المستهلك في ضمانه ومأمن من المبيدات الزراعية التي تم شراؤها من البائع , وهذا يلقي على البائع التزامات كبيرة ولها أهمية بالغة في توعية المشتري لما تحمله هذه المبيدات من مخاطر مرتبطة به ارتباط وثيق وقد تؤثر سلبا عليه ^(١) .

ومن هنا نتطرق إلى الحاجة الماسة التي تزداد بمرور الزمن مع مصاحبة التطورات الحاصلة التي حققتها المبيدات الزراعية بطريقة ايجابية في تطوير نوعية المنتجات الغذائية التي تعتبر من المصادر الأساسية في غذاء الإنسان عند استعمالها بالطرق الوقائية السليمة, وفي حالة إساءة استخدامها تشكل آثار سلبية تؤدي إلى أضرار تلحق بالإنسان كأمراض السرطان والقصات الهوائية أثناء التنفس ^(٢) .

والهدف من ذلك هو قيام البائع ببيع منتجات سليمة خالية من العيوب وهذا غير كاف بل لا بد من أن يوضح للمشتري الخصائص التي يتمتع بها هذا المنتج وطبيعته الخطرة وأن يوضح كيفية استعماله لأنه إزاء هذه الخطورة كثيرا ما يصاب المشتري بأضرار لا يرجع مصدرها إلى عيب في المنتج وإنما ترجع إلى جهله بخصائصه وطبيعته وكيفية استعماله ^(٣) .

إن فرض هذه الضمانة على عاتق البائع يرجع إلى حجم المعلومات المتوفرة لديه عن السلعة التي يقوم ببيعها فهو بالتأكد يعرف كل صغيرة وكبيرة عن مكوناتها وخصائصها وكيفية استعمالها والأخطار التي تحيط بهذا الاستعمال وهو يعرف أيضا الشركات المنتجة لهذه المبيدات , كما أن هذا البائع خاصة إذا كان المنتج لها يملك الوسائل التي تمكنه من أعلام المشتري بهذه الأمور سواء كان ذلك بالكتابة على السلعة نفسها أم على غلافها وأخير فان المشتري لهذه المنتجات ينتظر من البائع أن يكشف له بوضوح عن كيفية استعمال السلعة والاستفادة منها والوقاية من مخاطرها إذن الالتزام بالإعلام يظهر في العقود التي تبرم مع مهني , وهو بحكم كفاءته وتخصصه وامتلاكه للمعلومات الفنية يجب عليه أعلام المشتري بالمظاهر الطبيعية الخطرة للشيء محل العقد وان يبصره أيضا ومن ناحية أخرى بالاحتياطات التي يتعين عليه اتخاذها أو الالتزام بها وان كثير من المشاكل التي تقع هي بسبب الجهل بها ^(٤) .

أن ضمانه البائع لا تنتهي عند كيفية استعمال المبيع والتحذير من مخاطره بل لابد من إعلامه حسب كل مادة ونوعية من المبيدات واختلافها إذا كانت باودر وكانت مادة سائلة , وكيفية استخدامها في ضل العوامل الجوية والعوامل البشرية لتفادي مخاطر المنتج وكبح إضراره ^(٥) .

اتضح من كل ما تقدم أن واجب البائع بان يبين للمشتري كيفية استعمال المبيدات ومتابعة نتائجها من قبل المشتري وما تتمتع به من خصائص واستخدامها وفق العوامل الجوية والبشرية وبيان خطورتها في حالة إساءة الاستعمال واستخدامها في المكان السليم وفي الوقت المناسب ضمن الآلة المناسبة لتطبيقها ,

وهنا إذا خلت من محاسن الاستخدام نكون أمام خلل واضح ومكتشف وبالنسبة للمبيدات الزراعية هي مركبات كيميائية اشرنا إليها في بداية الدراسة ذات خطورة عند إساءة استعمالها , وهذا يوعز بان أول من يقع عليه ضمانه التزامه وتلقي الأخطار من المشتري هو من يقوم ببيعها ويمكننا أن نقول ضمانه أخطار المشتري أصبح ضرورة واضحة وملحة لما تحمله هذه المبيدات من أهمية وتماس في حياة الناس بطريقة مباشرة مع المزارع , وبطريقة غير مباشرة على اعتبار هذه المبيدات لأجل حماية المحاصيل الزراعية التي تشكل عنصرا غذائي لجمع الناس , وهذا يحتل أهمية قصوى تفوق المنتجات الأخرى ^(٦) .

(١) السيد محمد السيد عمران , حماية المستهلك أثناء تكوين العقد , دراسة مقارنة, منشأة المعارف , دون سنة طبع , ص ٨١.

(٢) <http://www.arabnet5.com> تاريخ الزيارة ٣٠ / ١ / ٢٠٢١

(٣) صابر حسين عيسى الجبوري , المسؤولية المدنية عن استخدام المبيدات الزراعية , رسالة ماجستير , جامعة الموصل , كلية الحقوق, ٢٠٠٢, ص ٦٩.

(٤) سميرة محرش , الالتزام بالإعلام في عقد البيع , مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية, <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30460>.

(٥) عليان عدة , الالتزام بالتحذير من المخاطر الشي المبيع , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر كلية الحقوق , سنة ٢٠٠٨, ص ٥٦.

(٦) ثروت فتحي اسماعيل, المسؤولية المدنية للبائع المهني الصانع والموزع , دراسة مقارنة , رسالة دكتوراه , جامعة عين شمس , سنة ١٩٨٧, ص ٣٤٥.

إن المزارع في فترة المحصول يبذل كل ما في وسعه من أجل شراء المبيدات حتى يحمي المحاصيل الزراعية من التلف، في ظل غياب الوعي بمخاطرها وهذا قد يؤدي إلى إلحاق الأذى، وهنا دور البائع في توعية المزارع وتحذيره بخطورة مخالفة التعليمات المتبعة للأمان وعليه عدم جني المحصول إلا بعد انتهاء المدة المحددة، ومن خلال البحث والتصفح تبين أن المبيدات من خلال انتشارها في الآونة الأخيرة كانت سبب في كثير من الأمراض كمرض الأورام السرطانية، وزيادة أورام الكبد^(١).

وكشفت دراسة حول تأثير المبيدات على صحة الإنسان نتيجة الإسراف في "استخدام الغير واعى للمبيدات خصوصاً التي تحتوي على مركبات فوسفورية تؤدي إلى شلل كامل، ويزيد من خطورة الإصابة بالأورام السرطانية"^(٢).

الفرع الثاني

الأساس القانوني لضمانة البائع للمشتري عن المبيدات الزراعية

أولاً: الأساس القانوني لضمانة مشتري المبيدات الزراعية

نصت المادة ١٥٠ من القانون المدني العراقي على أنه "١- يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية. ٢- ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام"^(٣).

من هذا المنطلق فإننا إذا نظرنا إلى المبيدات الزراعية نجد أنها تحمل في طياتها الكثير من المخاطر وقد تكون على تماس مع حياة الإنسان عن طبيعة المبيد الخطرة وبشكل عام فإن القانون المدني العراقي فرض الالتزام بالإعلام على عاتق بائع الأشياء الخطرة، وبما أن المبيدات مؤقتة الاستعمال فعلى البائع بيان طريقة استعمالها سواء تعلق الأمر في استخدامها أو في المقادير المطلوبة أو الاحتياطات الواجبة اتخاذها عند الاستخدام، وإذا قصر البائع في تقديم ما أسلفنا ذكره بطريقة غير مكتملة وغير سليمة فإنه تترتب عليه المسؤولية تجاه المشتري إذا ما لحق بالأخير ضرر من أضراره^(٤).

مما تقدم فإنه هذا يجب أن يسود وفقاً على ما جاء في القانون ووفقاً لما تقتضي مبادئ العرف والعدالة.

أما بالنسبة للأساس القانوني بضمانة البائع في القوانين الخاصة بالمبيدات لقد جاء في المادة السادسة أولاً: "يمسك المجاز بالبيع للمواد الزراعية سجلاً يدون فيه اسم المشتري وعنوانه الكامل ونوع المواد الزراعية المباعة وصفاتها وكمياتها ومجالات استعمالها وينظم قائمة بنسختين تسلم أحدهما إلى المشتري ويحتفظ بالأخرى لديه ويكون المحل خاضعاً للتفتيش من قبل المهندس الزراعي المكلف من الجهة المختصة "والفقرة الثانية" أ "من نفس المادة تقول " يتحمل المجاز بالبيع والمشتري مسؤولية مطابقة النتائج للمواد الزراعية مع البيانات المعتمدة المقدمة عنها وللمشتري المطالبة بالتعويض مالم يكن ذلك بسبب خطأ ارتكبه المشتري عند استعماله تلك المواد وللمجاز بالبيع الرجوع على المستورد أو المنتج للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت من جراء عدم المطابقة"^(٥).

و بيانا على ما أتت به المادة أعلاه تبين أن مضمون الالتزام بالإعلام يكون على شكل بيانات تقدم للمشتري عن المبيدات التي تم شراؤها، وطريقة استعمالها وكيفية المحاذير من مخاطرها.

المطلب الثاني

مضمون الالتزام لبيع المبيدات الزراعية وجزاء الإخلال بها عند أخطار المشتري للبائع

(١) محمد عز العرب، مقابلة تلفزيونية يكشف بها خطورة المبيدات الزراعية على صحة الإنسان، على قناة Itc، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٤، عبر الانترنت.

(٢) www.scientificamerican.com || موقع على الانترنت / تاريخ الزيارة ٢٠٢١ / ٢/٣ الساعة ٢٨/٧

(٣) القانون المدني العراقي ٤٠/ لسنة ١٩٥١ المعدل.

(٤) عامر قاسم احمد القيسي، الحماية القانونية للمستهلك، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١ لطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ١٢٥.

(٥) قانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢، قانون تداول المواد الزراعية، مصدر سابق ص ٣.

الفرع الأول : مضمون التزامات البائع عن بيع المبيدات الزراعية .

بما أن الالتزام بالإعلام هو واجب البائع بان يبين للمشتري كيفية استعمال المبيدات ويحذره من مخاطر ويخبره بالاحتياطات الواجب اتخاذها لتجنب تلك المخاطر فإن هذا الالتزام يتكون من وسائل للحماية من تلك المخاطر التي قد تفتك بالمشتري , ومن هذه الوسائل فقرتان هما:

١-طريقة استعمال المبيدات الزراعية وفق التقنيات الحديثة.

٢-طريقة تحذير المشتري من مخاطر المبيدات الزراعية .

الفقرة الأولى : طريقة استعمال المبيدات الزراعية وفق التقنيات الحديثة

إن من الأساسيات التي يجب على الموزع أن يكون ملم بها وبالتفصيل هي بيان طريقة الاستعمال , حتى يتمكن المشتري من الوصول إلى النتيجة التي من أجلها اشترى المبيد وحتى يستطيع من ناحية أخرى أن يتقي مخاطر الاستعمال الخاطئ , إذن التزام البائع المهني لا يقل أهمية عن التزامه بالتحذير خصوصا في ظل الكم الهائل من التطورات الصناعية الذي تحتاج إلى أقصى درجات الدقة والوضوح في بيان طريقة استعمالها , كالمبيدات والمواد السامة التي يؤدي استعمالها الخاطئ إلى أضرار جسيمة تصل إلى مرحلة الوفاة^(١).

"وبما أن المبيدات من الأشياء المؤقتة الاستعمال فإن على المنتج أو البائع أن يبين طريقة استعمال هذه الأشياء وقت استخدامها والمقادير المطلوبة , والجرعات واحتياطاته عند الاستخدام"^(٢).

وقضت بذلك محكمة النقض الفرنسية "أن مسؤولية منتج المواد الكيميائية المقاومة للطفيليات النباتية وإخلاله بالتزامه بإعلام المشتري عن شوط وكيفية استخدامها , وعدم توضيحه مختلف الشلالات التي لا يناسبها هذا النوع من المواد في الوقت المناسب لاستعمالها"^(٣).

وطريقة الاستعمال يقصد بها كل الجوانب المتعلقة باستعمال المبيد مثل درجة تركيز المادة الفعالة فيه , هنا لابد من القول يجب على البائع في إطار التعريف بطريقة الاستعمال أن يبين للمشتري ما هي الآفات الزراعية التي يستخدم ضدها أو لمكافحة المبيد وما هي المحاصيل الزراعية التي يستعمل معها , وان يوضح ذلك بشكل دقيق لا لبس فيه , وما هي المزروعات التي تقتضي التركيز عليها.

الفقرة الثانية: طريقة تحذير المشتري من مخاطر المبيدات الزراعية

إضافة إلى التزام البائع بتوضيح طريقة استعمال المبيدات الزراعية , لابد أن يعلم المشتري أيضا بمخاطر هذه المبيدات , وان يحذره منها ويخبره بكافة الاحتياطات التي يمكن اتخاذها^(٤).

وبما انه المبيدات ذات سمية عالية ومخاطر كثيرة , لابد من تزويد وتحذير المستهلك او المشتري الذي يعمل بمكافحة الآفات الزراعية بكافة البيانات والمعلومات التي تحملها تلك المبيدات , إضافة إلى ما موجود من ملصقات^(٥).

(١) نزيه محمد الصادق المهدي , الالتزام قبل التعاقد بالإدلاء بالبيانات , دار النهضة العربية , الطبعة الثانية ١٩٩٠, ص ١٥١. وأيضا صابر حسين عيسى الجبوري , مصدر سابق , ص ٧٦.

(٢) عامر قاسم أحمد القيسي , الحماية القانونية للمستهلك, الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان الطبعة الأولى , ٢٠٠٢, ص ١٢٥.

(٣) نقلا عن عليان عدة , الالتزام بالتحذير من مخاطر الشيء المبيع , جامعة الجزائر , كلية الحقوق , ٢٠٠٩, ٢٠٠٨, ص ٥٨. Cass.civ.1,4avril1991,bull.civ N131p.87

(٤) ثروت فتحي إسماعيل , المسؤولية المدنية للبائع المهني الصانع والموزع, دار النهضة العربية , القاهرة الطبعة الأولى , ١٩٨٧, ص ٣٤٥. وأيضا صابر حسين عيسى الجبوري , مصدر سابق, ص ٧٨.

(٥) احمد إسماعيل إبراهيم الراوي الالتزام بالإعلام الإلكتروني قبل التعاقد في العقود الالكترونية , دار الجامعة الجديدة , مصر ٢٠١٨, ص ١٥٠-١٥١.

لذا , نجد الاتجاه إلى تقليل المخاطر المحتملة , لا بد على بائع المبيدات أن يبين الخطر للمزارع بسبب المبيد وتأثيراته على العيون وفي حال ملامسته للجلد , وتأثيراته المختلفة على البيئة . ومن هذا المنطلق تتبين أهمية التحذير التي يركز عليها البائع صراحة أمام المزارع ,^(١) .

بما انه اشرفنا فيما تقدم أن تكون وسيلة التحذير من الوسائل المهمة في هذا الالتزام لبيان أن هذه المبيدات لها أخطار على حياة الإنسان فسوف نعرض موقف أحد الأطباء في هذا المجال "تحذير اختصاصيون الأمراض الصدرية من خطر استخدام ورش المبيدات الحشرية واستنشاقها بسبب احتوائها على مواد سامة كمادة "دي دي تي" والفوسفات العضوي التي تؤثران على الصحة العامة وتؤدي للوفاة"^(٢) .

ومن الحوادث التي نشأ بسبب ما تكلمنا به هو قيام مزارع برش الأراضي الزراعية بالمبيدات الحشرية وأدت إلى وفاته بالحال وهو يبلغ من العمر خمس وعشرون عاما وسبب الوفاة هو استنشاق المبيدات وتسربها على جسمه^(٣) .

وأیضا حالة أخرى" اثر الاستنشاق للمبيد الحشري أدت إلى وفاة المزارع عن عمر سبعون عاما وبين الأطباء سبب وفاته هو استنشاق المبيد مما أدى إلى توقف مركز التنفس بالمخ"^(٤) وفي حقيقة الأمر عند البحث في هذا الموضوع يثير الكثير من الاستغراب في كيفية انتقال هذه السموم وتوصلها إلى الإنسان وتنتهي حياته بطرق لم تخطر على بال أحد كالحادثة التي وقعت لأسرة أنهت حياة طفلها البالغ من العمر عشرة سنوات نتيجة استنشاق فوسفيد الأمونيوم الذي سبب حدوث نزيف رئوي حاد , وأصاب الآخر من أفراد العائلة بقصور الشريان التاجي وأضعف عضلات القلب , سببه تسرب المادة السمية من الشقة المجاورة عبر فتحات التكييف^(٥) .

ومن خلال ذكرنا لهذه الحالات التي نتاجها وفاة المزارعين , هنا يتبين أن البائع عليه تقصير واضح في التزامه بتحذير المزارع الذي من خلاله يعلم الأخير بأن هذا المنتج يحمل الكثير من المخاطر , ويجب على البائع إبصارها بطريقة واضحة ومصطلحات بسيطة ومفهومة يستطيع المزارع استيعابها , كل ما سبق ذكره "من أجل العمل على تحقيق الحماية الفعلية للمستهلكين وأصبح من الضروري على البائع تحذيرهم عن هذه الأخطار وأحاطتهم بطرق السيطرة عليها كما عرفه بعض الفقه التزام التحذير هو التزام تبقي يقع على عاتق أحد الطرفين بأن يحذر الطرف الآخر أو يثير انتباهه إلى ظرف أو معلومات معينة بحيث يحيط بكشف هذا العقد ما يحيط أو ما ينشأ عنه من مخاطر مادية أو قانونية وهو أيضا التزام يثبتته المتعاقد الآخر أثناء عزمه عن مسلكه الخطر ويقدر من الإصرار والعزيمة"^(٦) .

وهنا يطرح التساؤل الآتي : هل على البائع فقط أن يلتزم بالتحذير أم عليه أن يعلم المزارع بالاحتياطات الواجب اتخاذها عن استعماله المبيدات الزراعية هنا لا بد أن نقول بأن هذا الالتزام يصل إلى الاحتياطات الواجب اتخاذها لان هذه المادة من خلال بحثنا عرفنا بأنها تدخل إلى الجسم وتؤدي إلى مشاكل عضوية في جسم الإنسان , وذلك لا بد من توجيه المشتري لان الأخير ممكن يعلم بأن هذه المادة تحمل الكثير من المخاطر للمبيدات , ولكنه لا يستطيع أن يدفعها ليتخلص من الأضرار التي قد تتجم عنها بالطرق الصحيحة الواقية وحسب الإرشادات العلمية التي يعلمها المختص بها وهذا ترتيب على التعقيد في إنتاج السلع والخدمات وهذا يتطلب توضيح خطورة المنتجات وكيفية التعامل معها من حيث الاستعمال والحفاظ على المستهلك^(٧) .

الفرع الثاني: إخلال البائع بضمانة أخطار المشتري للمبيدات الزراعية

نصت المادة (١٦٨) من القانون المدني العراقي على أنه "إذا استحال على الملتزم بالعقد أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ..."^(٨) .

أن تحقيق هذا الالتزام في حال تبين إخلال البائع بضمانة الأخطار عن الأضرار التي لحقت بالمشتري بسبب المبيدات الزراعية وهنا السؤال الآتي: هل البائع ملزم بالتعويض عن تلك الأضرار التي تم أخطاره بها من قبل

(١) صابر حسين عباس الجبوري , مصدر سابق , ص ٧٩ .

(٢) www.emaratayoum.com , تاريخ الزيارة ٢٧ / ٢ / ٢٠٢١ الساعة العاشرة صباحا .

(٣) Madar .news تاريخ الزيارة ٢٦ / ٢ / ٢٠٢١ .

(٤) www.masrawy.com تاريخ الزيارة ٢٧ / ٢ / ٢٠٢١ .

(٥) www.albayan.ae , تاريخ الزيارة ٢٦ / ٢ / ٢٠٢١ .

(٦) عليان عدة , الالتزام بالتحذير من مخاطر الشيء المبيع , مصدر سابق , ص ٢١ .

(٧) مصطفى أحمد أبو عمرو , موجز أحكام قانون حماية المستهلك , منشورات الحلبي الحقوقية , القاهرة , ٢٠١١ , الطبعة الاولى , ص ٥٧-٥٩ .

(٨) القانون المدني العراقي , رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل .

المزارعين في حال تبين أن المبيدات التي تم شرائها غير صالحة للاستعمال ولم تنهي حياة المزارع بل أثرت بشكل مباشر وكبير على العين والجلد للإنسان إضافة إلى تلف المزروعات على العكس من فائدتها وجعل ذلك تكاثر الأعشاب بسبب المبيدات المنتهية الصلاحية، بالرغم من أن المزارع اخذ كافة الاحتياطات اللازمة، وبعبارة أخرى إذا كان هناك قصور واضح أو نقص في المعلومات التي قام الموزع بتزويد المشتري بها سواء ما تعلق منها ببيان طريقة الاستعمال أو ما يتعلق بالتحذير، هنا نؤكد للمشتري حق المطالبة بالتعويض عن تسلمه مبيع غير مطابق للمواصفات التي تم الاتفاق عليها وعلى أثرها ألحقت أضرار كبيرة، فلا بد من أن يكون للتعويض دور في جبر الضرر الذي أصاب المتضرر وأخطار البائع هو إجراء نصت عليه القواعد العامة المقررة في القانون المدني والذي يعرف بأنه عمل إجرائي ينقل إلى البائع تدمير وامتصاص المشتري من كون المبيد سبب أضرار واحتوائه على خلل مما جعل عمله غير مطابق لحقيقته التي ينتظرها المزارع كتحقيق المنافع من خلال استعماله، إلا أن نتائجها أصبحت عكس ذلك تماماً^(١).

وبما أنه البائع ملزم بمطابقة البيانات المقدمة على المبيد ولا بد من أن تكون تناسب الحالة التي أراد المزارع معالجتها، ويكون مستحق للتعويض لما حصل له من أضرار، هذا يدل على أن التزام البائع اتجاه المزارع هو التزام بتحقيق نتيجة. استناداً إلى المادة السادسة (الفقرة الثانية أ) من قانون تنظيم تداول المواد الزراعية العراقي رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٠١٢ التي أقامت مسؤولية الموزع على أساس قرينة قانونية لا تقبل أدبائات العكس فلا يستطيع البائع التخلص من المسؤولية إلا بإثبات خطأ المشتري إذ جاء في المادة أعلاه "يتحمل المجاز بالبيع والمشرّف مسؤولية مطابقة النتائج للمواد الزراعية مع البيانات المعتمدة المقدمة عنها وللمشتري المطالبة بالتعويض ما لم يكن ذلك بسبب خطأ ارتكبه المشتري عند استعماله تلك المواد وللمجاز بالبيع الرجوع على المستورد أو المنتج للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت من جراء عدم المطابقة"^(٢). وبناء على ذلك إن البائع مسؤول عن مطابقة المبيع.

الخاتمة

يعتبر موضوع البحث ضمانات الأخطار عن بيع المبيدات الزراعية، هو من المواضيع المهمة في وقتنا الراهن، ويوصف الأكثر تعقيداً من بين المواضيع الأخرى لأنه يتعلق بصورة مباشرة في حالة إساءة استعماله تسلطاً على حياة الناس، وحثم علينا ذلك الرجوع إلى القواعد العامة، وتكلمنا عن الالتزامات بالإعلام، وأساس هذا الالتزام والمضمون، وأيضاً جزاء أخلال البائع عند أخطاره من قبل المشتري، عن عدم مطابقة المنتج على الرغم من اتباع كافة التعليمات التي أدلى بها البائع، واتباع كافة الاحتياطات اللازمة وطريقة الاستعمال التي أوصى بها، واتضح لنا مما تقدم أن المتضرر له الحق بالمطالبة بالتعويض عن كافة الأخطاء التي حصلت من البائع وأخطره بها المشتري.

الاستنتاجات

- ١- يكون البائع ملزم بالتعويض عن التزامه اتجاه المشتري إذا كان تنفيذه بشكل سيء
- ٢- يترتب عليه الالتزام في حال لم يخبر المشتري بكافة الاحتياطات اللازمة وطريقة الاستعمال والتحذير من المخاطر
- ٣- لا ينتهي الواجب على البائع عند ذكر ما تقدم ولكن يصل التزامه إلى تبصير المشتري عن كل مبيد واستعماله وكيفية التعامل معه من حيث الأجواء واستعماله فيها.

أن المشرع العراقي حاول أن يوضح للمزارع المستهلك الحماية من المبيدات الزراعية، من حيث التسجيل والتداول لدى وزارة الزراعة العراقية، وإن يكون المستورد خاضع للجهة الرقابية

التوصيات

- ١- على المشرع العراقي يركز على هذه المواضيع المهمة لما لها تماس مباشر مع حياة الإنسان وتشكل الكثير من المخاطر التي تحملها المبيدات الزراعية أن يلزم وزارة الزراعة أن تقوم بدورات توعية للمزارع عن أخطار المبيدات وأن تكون على شكل توضيحي بالصور كإعلانات ضوئية تحمل صور أشخاص تعرضوا لتلك المخاطر.

(١) اسعد ذياب، ضمان عيوب المبيع الخفية، بيروت، دار إقرأ، دون سنة طبع، ١١٥.

(٢) الجريدة الرسمية الوقائع العراقية، مصدر سابق، ص ٣.

٢- تكلمنا عن التزام البائع بتحذير المشتري وحمايته من خلال طريقة الاستعمال فعلى المشرع العراقي أن ينص على ذلك بنص صريح وواضح يلزم البائع به وفق القوانين الخاصة بالزراعة.

المصادر

- ١- احمد اسماعيل ابراهيم الراوي الالتزام بالإعلام الالكتروني قبل التعاقد في العقود الالكترونية , دار الجامعة الجديدة , مصر ٢٠١٨.
- ٢- اسعد ذياب , ضمان عيوب المبيع الخفية , بيروت , دار اقرأ , دون سنة طبع , ١١٥.
- ٣- السيد محمد السيد عمران , حماية المستهلك اثناء تكوين العقد , دراسة مقارنة , منشأة المعارف , دون سنة طبع .
- ٤- ثروت فتحي اسماعيل , المسؤولية المدنية للبائع المهني الصانع والموزع , دار النهضة العربية , القاهرة , الطبعة الاولى , ١٩٨٧.
- ٥- ثروت فتحي اسماعيل , المسؤولية المدنية للبائع المهني الصانع والموزع , دراسة مقارنة , رسالة دكتوراه , جامعة عين شمس , سنة ١٩٨٧.
- ٦- سميرة محرش , الالتزام بالإعلام في عقد البيع , مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية, <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30460>.
- ٧- صابر حسين عيسى الجبوري , المسؤولية المدنية عن استخدام المبيدات الزراعية , رسالة ماجستير , جامعة الموصل , كلية الحقوق , ٢٠٠٢.
- ٩- عامر قاسم أحمد القيسي , الحماية القانونية للمستهلك , الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان الطبعة الاولى , ٢٠٠٢.
- ١٠- عليان عدة , الالتزام بالتحذير من المخاطر الشي المبيع , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر كلية الحقوق , سنة ٢٠٠٨.
- ١١- كوثر سعيد عدنان خالد , حماية المستهلك الالكتروني , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , مصر ٢٠١٢.
- ١٢- محمد عز العرب , مقابلة تلفزيونية يكشف بها خطورة المبيدات الزراعية على صحة الانسان , على قناة Itc , تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٤ , عبر الانترنت .
- ١٣- مصطفى أحمد أبو عمرو , موجز أحكام قانون حماية المستهلك , منشورات الحلبي الحقوقية , القاهرة , ٢٠١١ , الطبعة الاولى.
- ١٤- نزيه محمد الصادق المهدي , الالتزام قبل التعاقد بالإدلاء بالبيانات , دار النهضة العربية , الطبعة الثانية , ١٩٩٠.
- ١٥- نضال سليم برهم , احكام عقود التجارة الالكترونية , دار الثقافة , عمان , الاردن , ٢٠١٠.

١٦- نقلا عن عليان عدة , الالتزام بالتحذير من مخاطر الشي المبيع , جامعة الجزائر
كلية الحقوق , ٢٠٠٩ , ٢٠٠٨ , ص ٥٨ . N131p.87
Cass.civ.1,4avril1991,bull.civ

مصادر الانترنت

- 1- Middel-east-online.com تاريخ الزيارة ٢٩ / ١ / ٢٠٢١ الساعة ١٠ صباحا .
- ٢- <http://www.arabnet5.com> تاريخ الزيارة ٣٠ / ١ / ٢٠٢١
- 3- Madar .news تاريخ الزيارة ٢٦ / ٢ / ٢٠٢١ .
- ٤- www.albayan.ae , تاريخ الزيارة ٢٦ / ٢ / ٢٠٢١ .
- ٥- www.emaratayoum.com , تاريخ الزيارة ٢٧ / ٢ / ٢٠٢١ الساعة العاشرة صباحا .
- 6- www.masrawy.com تاريخ الزيارة ٢٧ / ٢ / ٢٠٢١ .
- 7- Mawdoo3.com تلوث البيئة , تاريخ الزيارة ٢٨ / ٢ / ٢٠٢١ الساعة ١١ صباحا
- 8- www.scientificamerican.com موقع على الانترنت / تاريخ الزيارة ٣ / ٢ / ٢٠٢١ الساعة ٢٨ / ٧ م

القوانين

- ١- القانون المدني العراقي ٤٠ / لسنة ١٩٥١ المعدل .

- ٢- قانون تسجيل واعتماد المبيدات , رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٢ , الوقائع العراقية ,
- ٣- العدد ٤٢٤٢ ص ٨ , بتاريخ ١١ / حزيران ٢٠١٢ م السنة الثالثة والخمسون .
- ٤- قانون تنظيم تداول المواد الزراعية , رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢ , الوقائع العراقية , العدد ٤٢٤٢ ص ١ , بتاريخ ٢١ رجب ١٤٣٣ هـ / ١١ حزيران ٢٠١٢ م السنة الثالثة والخمسون .

Warranty of Risks for the Sale of Agricultural Pesticides

Tahseen Nagi Yaseen
Assis. Lecturer
College of Law – University of Tikret

Abstract:

This study aims to shed light on the obligations of the seller of agricultural pesticides and their damages towards the other buyer (the farmer), far from defending one side but not another one, therefore, the seller has many obligations such as informing the buyer about the method of using pesticides, methods of warning them and taking the necessary precautions, and If we look at it, it carries with it many risks, and it is in contact with people's lives and has a dangerous nature. This study was taken by posing the problem that it assumed the buyer would follow everything recommended and the seller warned against, but the result was laden with many damages due to the lack of product quality and the crops were severely damaged, In addition to skin diseases and other things for farms, after that, the seller was notified whether we would be in front of compensation and the consequent penalty for his breach of these actions in front of the buyer.